بيان وفد الجمهورية العربية السورية المشارك في
مؤتمر مراكش الخاص باعتماد
"الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"

يلقيه
المستشار قصي الضحاك

يرجى متابعة النص لدى الإلقاء. **مراكش 11 كانون الأول / ديسمبر 2018**

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أتوجه بالشكر للمملكة المغربية الشقيقة على استضافتها لهذا المؤتمر.

السيد الرئيس،

يرحب وفد بلادي، الجمهورية العربية السورية، باعتماد "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" وما تضمنه من رؤى وأهداف من شأنها توطيد عملنا المشترك وتعاوننا لتعزيز الإيجابيات التي تحققها الهجرة وتلافي السلبيات التي قد تترتب عنها.

ويؤكد وفد بلادي على ضرورة إعلاء واحترام مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لما لذلك من أثر بالغ في حفظ السلم والأمن الدوليين وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة اللازمة للحد من الهجرة اللا شرعية وتشجيع الراغبين بها على البقاء في أوطانهم.

السيد الرئيس،

عانت منطقة الشرق الأوسط على مدى عقود من سياسات الهيمنة والعدوان، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. وواجهت بلادي على مدى السنوات السبعة الماضية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وللميثاق، وجرائم عدوان، ودعم متعدد الأوجه للإرهاب، ارتكبتها حكوماتُ دولٍ أعضاء في الأمم المتحدة بهدف زعزعة أمن واستقرار الجمهورية العربية السورية والمساس بخياراتها الوطنية. وقد كان لتلك السياسات والممارسات، والتي ترافقت بالتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب اللا شرعية التي فرضتها بعض الدول على بلادي، أثرها في إرغام أعداد من السوريين على مغادرة البلاد.

لقد بذلت الحكومة السورية، على مدى السنوات الماضية، جهوداً كبيرة لدعم وحماية السوريين وتمكينهم من مواجهة آثار الأزمة. ورغم التحديات الجسيمة التي واجهتها، عملت مؤسسات الدولة السورية بالتعاون مع شركائها في العمل الإنساني على ضمان توفير الخدمات الأساسية والاحتياجات المعيشية للسوريين، وهي عازمة

على مواصلة جهودها في هذا الإطار. كما اتخذت الحكومة السورية تدابير تشريعية وتنفيذية لمكافحة جرائم تهريب الأشخاص والإتجار بهم، وأقامت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، ومع شركائها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية والأهلية، أنشطة توعوية مجتمعية للتعريف بمخاطر تلك الجرائم وعواقبها.

وفي ضوء الإنجازات التي حققتها الدولة السورية وحلفاؤها في مجال مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار فقد وجهت الحكومة السورية دعوة لكافة السوريين للعودة إلى وطنهم. وأكدت أن عودة كل سوري بكرامة وأمان تشكل أولوية للدولة السورية ومؤسساتها. وواصلت سعيها لإصلاح وإعادة بناء ما دمره الإرهاب، وتحقيق الحل القائم على العملية السياسية بقيادة وملكية سورية والمصالحات والحوار الوطني السوري – السوري. إلا أن بعض الدول عملت على عرقلة تلك الجهود من خلال استمرارها بدعم الإرهاب وسعيها لإطالة أمد الأزمة وعرقلة الجهود الرامية لإنهائها وكذلك من خلال تسييسها لملف العودة وربطها دعم عملية إعادة الإعمار بشروط مسيسة لا تنسجم ومبادئ العمل الإنساني ولا مع التصريحات المعلنة المتعلقة بالحرص على الشعب السوري.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلادي مجدداً على ضرورة التعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المهاجرين واللاجئين، بموضوعية ومصداقية بعيداً عن التسييس والانتقائية وعدم السماح باستغلال قضايا المهاجرين واللاجئين لخدمة أجندات سياسية لدول بعينها أو للضغط على الدول وابتزازها. كما يؤكد على ضرورة دعم جهود الدولة السورية الرامية لضمان العودة الطوعية للسوريين إلى وطنهم بكرامة وأمان.

وتطالب بلادي بوضع حد لسياسات الدول الداعمة للإرهاب التي تعمل على إطالة أمد الأزمة السورية، ووقف الجرائم التي يرتكبها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بحق المدنيين السوريين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ورفع التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة على الشعب السوري والتي تعيق حصوله على احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء وغيرها.... كما تطالب بلادي بوقف ممارسات الكراهية والتمييز والعنصرية التي يعاني منها

المهاجرون واللاجئون، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين السوريين، والحد من تصاعد خطابات الشعبوية والكراهية التي تحرض على العنف ضدهم.

وشكراً السيد الرئيس.